مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 11 العدد 02 / (2022)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

دور البنوك الاسلامية في تعزيز أبعاد الشمول المالي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004 -2019

The role of Islamic bank in enhancing financial inclusion dimentions in Algeria 2004- 2019

ط د/ ميلود جوهري [1] (*) ، د/ بوبكر شماخي[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، djouhri.miloud@univ-ouargla.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، chemakhi@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية

تاريخ الاستلام:03/11/2022 تاريخ القبول:10/01/2023 تاريخ النشر :.2023/04/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين البنوك الاسلامية والشمول المالي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004-2019 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، اشارت نتائج التقدير الى ان مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000بالغ) يستجيب طرديا للتغيرات في مؤشر البنوك الاسلامية المعبر عنه بمجموع الاصول ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، كما بينت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين مؤشر الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص ومؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تؤكد الدراسة على ضرورة مواصلة الجهود التي تقوم بها السلطات الجزائرية لدعم الصيرفة الاسلامية عموما لتكون داعما ومحفزا للشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: تمويل اسلامي، بنوك اسلامية، شمول مالي، انحدار خطي متعدد، الجزائر.

Abstract

This study aims to analyze the relationship between Islamic banks and financial inclusion in Algeria from 2004-2019, using the multiple linear regression model. The results of the estimate indicated that the financial inclusion index measured by the number of commercial bank borrowers (each 1000 adults) responds directly to changes in the Islamic bank index expressed in total assets and per capita GDP. The study also showed that there is a reverse relationship between the domestic credit index provided by banks to the private sector and Algeria's financial inclusion index during the study period. The study also stresses the need to continue the Algerian authorities' efforts to support Islamic banking in general in order to stimulate financial inclusion.

Keywords: Islamic Finance, Islamic banks, financial inclusion, multiple linear regression, Algeria

JEL code: E44, G21

(*) المؤلف المراسل

1. مقدمة:

حظي الشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 باهتمام متزايد، من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية(الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، (ابو جامع و ابو دية، 2016) من جهة أخرى فان الشمول المالي يساعد على خلق فرص كبيرة للتنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها وزيادة الاهتمام بجودتها من اجل جـذب اكبر عدد من العملاء عن طريق إدماج كافة فئـات المجتمع في النظام المالي الرسمي حسب (فلاق و وآخرون، 2021).

غير انه ولعقود من الزمن وجدت الدول الإسلامية نفسها ولأسباب عديدة تتعامل وفق نظام مصرفي قائم على الفائدة الربوية، وكون النظام الاقتصادي نظام اجتماعي يتأثر بالعادات والتقاليد والمعتقد بالدرجة الأولى، أدى هذا إلى إحداث فجوة بين ما تتطلبه التنمية الاقتصادية وما تمليه المعتقدات الدينية، حيث أشارت بيانات البنك الدولي أن 07% من مواطني الدول الإسلامية البالغين بما فيهم الدول العربية ولأسباب دينية قاموا بإقصاء أنفسهم من الخدمات المالية، (بن عيشوبة، 2018) هذا ما أدى إلى ضرورة تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية مبتكرة ومناسبة تعزز وصول جميع فئات المجتمع إلى الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وذلك في سياق الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي ، كما حظيت الصناعة المالية الإسلامية وفي ظل الأزمات المالية العالمية وعلى رأسها أزمة الرهن العقاري سنة 2008 باهتمام متزايد، حيث أثبتت هذه الصناعة قدرتها على تفادي مثل هذه الأزمات،وهو ما أشارت إليه دراسة. (دريد وغريب، 2021)

من جهة أخرى فان هذه الصناعة وفي العقدين الأخيرين عرفت تطورا غير مسبوق عبر جميع أنحاء العالم حيث بلغت الأصول المالية الإسلامية 2.4 تريليون دولار سنة 2017 و2.5 تريليون دولار سنة 2018 ومن المتوقع أن تصل إلى 3.4 تريليون دولار سنة 2024. (Akhter & al, 2019) .

من هذا المنطلق، تعمل السلطات الجزائرية على الاهتمام بقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، ما جعلها وكخطوة أولى تعترف بهذا النوع من الصيرفة من خلال إصدار قوانين وتشريعات، أهمها النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتعليمة رقم 03/20 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2.1 اشكالية الدراسة:

للإحاطة اكبر بجميع جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز ابعاد الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 – 2019؟

3.1 الاشكاليات الفرعية:

- هل تؤثر البنوك الاسلامية بشكل ايجابي على الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك؟
- هل يؤثر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بشكل ايجابي على الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك؟
- كيف يساهم الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص في تعزيز الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك ؟

4.1 فرضيات الدراسة:

- تؤثر البنوك الاسلامية بشكل ايجابي على الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك؛

- يؤثر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بشكل ايجابي على الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك؛
- يساهم الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص في زيادة الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك.

5.1 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة مدى اثر البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004 الى 2019، من خلال دراسة كمية بين اجمالي التمويلات للبنوك الاسلامية المعبر عنها باجمالي الأصول، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) و الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من طرف البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)كمتغيرات مستقلة، والشمول المالي المعبر عنه بعدد المقترضين من البنوك التجارية(لكل 1000 بالغ) كمتغير تابع.

على ضوء ما سبق، نستعرض في القسم الاول من الدراسة، عرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والتمويل الاسلامي، فيما نتطرق في القسم الثاني للعلاقة بين الشمول والتمويل الاسلامي، في القسم الثالث نستعرض النموذج المستخدم وبيانات الدراسة، نناقش في القسم الرابع أهم النتائج المتوصل إليها، نختم الدراسة بالاستنتاجات وآفاق الدراسة.

2. الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الشمول المالي من المواضيع التي لقيت اهتماما متزايدا من قبل الباحثين خاصة في العقدين الأخيرين، فهناك من اعتمد في قياسه بعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية إضافة إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مثل (الجويني و قندوز، 2021)، وهناك من ربطه بمجموع الأصول والتمويلات للمصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي (دومة و آخرون، 2020).

استهدفت دراسة (عبيد، 2019) تحليل الدور الذي تقوم به الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول الإسلامي في الدول العربية، من خلال إعداد استبيان شمل 11 بنك مركزي ومؤسسة نقد، 53 بنك تجاري، 04 مؤسسات تمويل اصغر تقدم حدمات مالية اسلامية و 12 شركة تامين تكافلي، وبالتعاون مع أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، حيث خلصت الدراسة إلى الدور الهام للخدمات المالية الإسلامية في استفادة اغلب فئات المجتمع من التمويل ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد في الدول العربية بالصناعة المالية الإسلامية نظرا لكونها نافذة مهمة لتوسيع فرص الوصول إلى التمويل.

استخدمت دراسة (الجويني و قندوز، 2021) في تحليل العلاقة بين الشمول المالي والصناعة المالية الإسلامية في ستة عشر دولة عربية، منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بالاعتماد على مؤشرين للشمول المالي وهما الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي كمتغيرين أساسين و مؤشر التطور المالي الإسلامي، ومتغيرات مساعدة متمثلة في والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من 2011 – 2019. توصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يتأثر طرديا بتغيرات التمويلات الإسلامية والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من جهة أخرى بينت النتائج أن التمويلات الإسلامية والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية، بينما يتأثر الشمول المالي بأثر موجب معنوي بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

(دومة و آخرون، 2020) هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين المصارف الاسلامية والشمول المالي من جهة، والعلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي من جهة اخرى في ثلاث دول عربية وهي السعودية، الكويت وقطر خلال الفترة الممتدة من 2004– 2015، استخدم الباحثون مؤشرات الشمول المالي المستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي كمتغير تابع ومجموع الاصول لعينة من المصارف الاسلامية في الدول الثلاث بالاعتماد على قاعدة بيانات bankscope كمتغير مستقل، ولدراسة العلاقة الثانية تم استخدام ابعاد الشمول المالي كمتغير تابع والنمو لاقتصادي كمتغير مستقل. تم استخدام نموذج

الانحدار الخطي وفقا لبيانات البانل بطرق الربعات الصغرى الثلاث. توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي و كل من المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي.

ناقشت دراسة (Iqbal & Mirakhor, 2012) إمكانية استفادة البنوك التقليدية من أدوات التمويل الإسلامي في سبيل تعزيز الشمول المالي، كون هذه الأخيرة تعتمد على مبدأ تقاسم وتنويع المخاطر. خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يوفر إطار شامل لتعزيز الشمول المالي من خلال اعتماده على مبدأ تقاسم المخاطر، كما نوهت الدراسة إلى ضرورة استغلال قنوات إعادة توزيع الدخل الإسلامية كالزكاة والأوقاف بشكل أكبر في الدول الإسلامية ، حيث يمكن تطوير هذه الأدوات من خلال إنشاء مؤسسات خاصة بها، كما يمكن الاستفادة من الهندسة المالية باستخدام طرق مبتكرة لتقاسم المخاطر، بهدف تعزيز الشمول الإسلامية وبالتالي التنمية الاقتصادية.

هدفت دراسة (Youcef haji, 2020) إلى تحديد الاسباب الرئيسية للاستبعاد المالي في شمال نيجيريا، وتحديد الطرق التي يمكن ان تساعد بها الخدمات المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي. تم استخدام الاستبيان وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصلت الدراسة الى تحديد الاسباب الاساسية للاقصاء المالي أهمها، ارتفاع تكلفة النمويل، انعدام اليقة، عدم انتظام الدخل، بعد الخدمات المالية، قلة الوعي والامية المالية، كما ان غالبية المستجوبين في الاستبيان كانوا مقتنعين بقدرة المنتجات والانشطة المصرفية الاسلامية على تحسين الشمول المالي لعدد كبيرر من المستبعدين ماليا لاسباب دينية.

دراسة (Ramzan sheikh, 2020) تهدف الى الوقوف على دور الشمول المالي في تسريع كفاءة البنوك الاسلامية في باكستان للفترة الممتدة من 2007 الى 2016، م استخدام نموذج Panal ARDL جنبا الى جنب مع معطيات الاقتصاد الكلي، وكذلك العوامل الخاصة بنجاعة البنوك، توصلت الدراسة الى العلاقة المحتملة بين البنوك الاسلامية والشمول المالي في باكستان ، تقاس من خلال ابعاد ومؤشرات مختلفة لكل منهما.

تحلل دراسة (Benaceur & al, 2015) العلاقة الموجودة بين تطوير الصيرفة الاسلامية والشمول المالي في الدول الاسلامية الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي(OIC) ، استخدم الباحثان بيانات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل عدد الفروع البنكية، ايداعات النوك التجارية، نصيب الفرد من الدخل القومي والمؤشر العالمي للشمول المالي في تحليل العلاقة بين الشمول المالي والصيرفة الاسلامية. توصلت الدراسة الى ضعف مساهمة الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراية، بسبب القصور في تطور العمل المصرفي الاسلامي حتى الآن والا القصور في البيئة الائتمانية ككل والتي تؤثر على قدرة النظام المصرفي باكمله. توصلت الدراسة الى ضرورة تغيير نموذج التشغيل في البنتك الاسلامية، كما يمكن انشاء اعمال منفصلة من اجل تعزيز البنوك الاسلامية للشمول المالي للشركات الصغيرة والمتقسطة، اضافة الى تحسين تدريب موظفي هذه البنوك على الادوات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

تناقش دراسة (Iqbal & Mirakhor, 2017) تعزيز المشول المالي من خلال ادوات تسمح بالتمويل الاسلامي والتي تعتمد على تنويع وتقاسم المخاطر، والتركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. خلصت الدراسة الى ان التمويل الاسلامي يوفر اطار شامل لتعزيز الشمول المالي من خلال مبدأ تقاسم المخاطر ومن خلال قنوات اعادة التوزيع الاسلامية غير المستخدمة بشكل كبير في الدول الاسلامية، كالزكاة والوقف، هذه الادوات يكن تطويرها من خلال انشاء مؤسسات خاصة بكل أداة، كما يمكن تطبيق الهندسة المالية باستخدام طرق مبتكرة وتطوير ادوات هجينة لتقاسم المخاطر وتعزيز ادوات اعادة لتوزيع للحصول على التمويل اللازم وتعزيز التنمية الاقتصادية.

دراسة (Er & Mutlu, 2017) هدفت الى تطوير معايير لقياس الثقافة الاسلامية في تركيا، في هذا السياق تم اجراء دراسة استقصائية مع 388 مستجوبا، يتكون الاستجواب من 25 سؤالا مقسمة الى 04 اجزاء، اسئلة ديموغرافية، اسئلة تتضمن معلومات حول الثقافة المالية، اسئلة تتعلق بتوجه الثقافة الاسلامية وأخيرا اسئلة تتعلق بسلوك الثقافة المالية الاسلامية، اتخلص الدراسة إلى

ان مؤشر الثقافة الاسلامية بلغ 58 % في البلد محل الدراسة. International journal of islamic economics and finance studies

تناولت دراسة (Iqbal & Shafiq, 2015) القرض الحسن كآلية من آليات التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي والوحدة الاجتماعية من خلال دراسة حالة شركة الاخوات في دولة باكستان الرائدة في مجال التمويل الإسلامي الاصغر.

تميزت الدراسة الحالية بتناولها لحالة الجزائر بالرغم من شح البيانات وصعوبة الحصول عليها وهو ما يفسر قصر مدة الدراسة، اضافة الى التركيز على البنوك الاسلامية كجزء من نظام التمويل الاسلامي، كما استخدمنا مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية (1000 لكل بالغ) كمؤشر معبر عن الشمول المالي.

وعلى العموم لا زالت الدراسات مستمرة في البحث عن العلاقة بين الصناعة المالية الاسلامية والشمول المالي، حيث خلصت معظمها الى وجود علاقة قوية بينهما مع اختلاف مؤشرات القياس، منهجية الدراسة وطرق المعالجة لكل باحث.

3. العلاقة بين البنوك الإسلامية و الشمول المالي:

برز دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي، كونها قدمت حلاً للفئات التي المقصاة من التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات دينية بحتة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات وتتوافق مع معتقداتهم الدينية يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات. إضافةً لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على المديونية التقليدية، كما يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (عبيد، 2019).

الشكل 01 العلاقة بين الشمول المالي والمالية الاسلامية

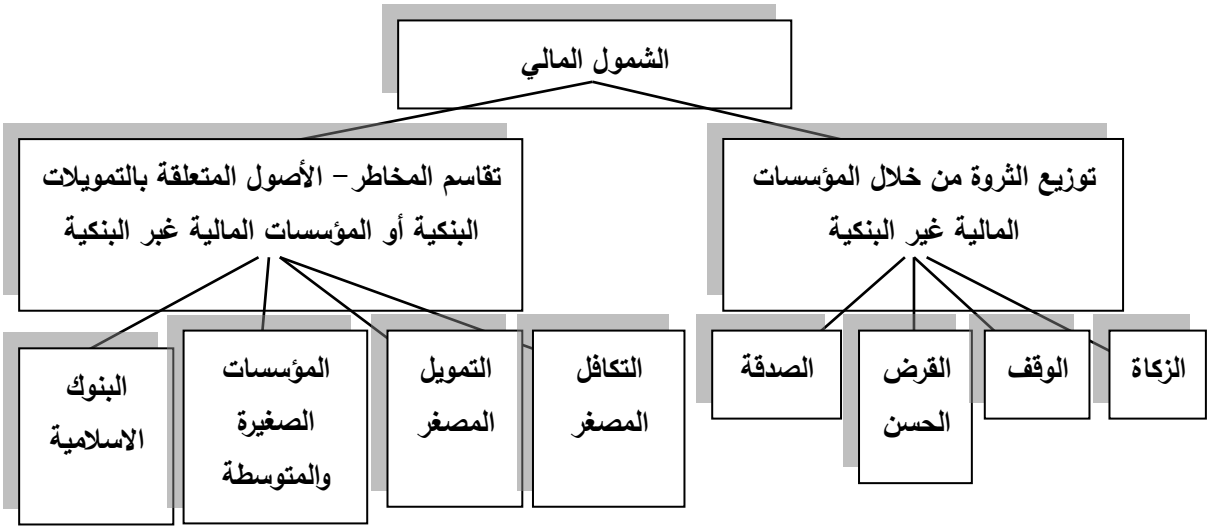

المصدر (Abou seman, 2016)

4. منهجية الدراسة:

1.4 بيانات الدراسة: تم الحصول على متغيرات الدراسة والمتمثلة في المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص و نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من قاعدة بيانات البنك الدولي– مؤشرات التنمية المحلية – اما اجمالي الاصول للبنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر (بنك البركة – الجزائر–، بنك

السلام – الجزائر –) فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات bankscope والقوائم المالية للبنكين وهو المؤشر المعبر عن التمويلات الاسلامية.

2.4 النموذج القياسي:

قبل اقتراح النموذج المطلوب نحاول التطرق الى:

1.2.4 اجراء دراسة احصائية وصفية لمتغيرات الدراسة: نجد من خلال جدول المؤشرات الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة المبين ادناه ما يلي:

الجدول 01 :المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

	مجموع اصول البنوك الاسلامية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص(% من إجمالي الناتج المحلي)	المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
Mean	178.494	429205.0	17.13395	36.67313
Median	170.674	430601.4	15.71794	39.13500
Maximum	392.587	456473.3	25.78989	50.33000
Minimum	38.654	388241.5	10.97282	23.14000
Std. Dev.	118.114	20193.11	5.134859	8.626719
Skewness	0.498603	−0.347568	0.519740	−0.295052
Kurtosis	2.127453	2.101874	1.752706	1.817342
Jarque-Bera	1.170504	0.859896	1.757508	1.164603
Probability	0.556966	0.650543	0.415300	0.558611
Sum	2855.917	6867280.	274.1431	586.7700
Sum Sq. Dev.	209267.1	6.12E+09	395.5017	1116.304
Observations	16	16	16	16

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات eviews

– يظهر ان متوسط مجموع اصول البنوك الاسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة هو 178.494 مليار دينار جزائري وكانت قيمة الوسيط 170.674 مليار دينار، بمعنى ان نصف قيم المجاميع اكبر من 170.674 مليار دينار، كما كانت اكبر قيمة في سنة 2019 حيث بلغت 392.587 مليار دينار، واقل قيمة قدرت بـ 38.654 مليار دينار سجلت في سنة 2004، بانحراف معياري بلغ 118.114.

كما نلاحظ ان قيمة الاحتمال لاختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي أكبر من 0.05 ،بمعنى نقبل فرضية التوزيع لقيم مجموع الاصول في فترة الدراسة.

– بلغ متوسط متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي 429205.00 دينار ، وكانت قيمة الوسيط 430601.40 دينار ، حيث كانت اكبر قيمة لمؤشر نصيب الفرد 456473.30 دينار سجلت في سنة 2016، واقل قيمة 388241.50 دينار سجلت سنة 2005، بانحراف معياري 20193.11.

والملاحظ ان قيمة الاحتمال لاختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي اكبر من 0.05 ، بمعنى نقبل فرضية التوزيع لقيم ن صيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في فترة الدراسة.

– قدر متوسط الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص بـ : 17.13%، وقيمة الوسيط 15.71%، حيث كانت اكبر قيمة لهذا المؤشر هي 25.78 %سجلت سنة 2019 ، واقل قيمة سجلت في سنة 2004 اين بلغت 10.97%، بانحراف معياري 5.134859، وقيمة الاحتمال لاختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي اكبر من 0.05 ، بمعنى نقبل فرضية التوزيع لقيم الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص في فترة الدراسة.

– اما مؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000بالغ) فبلغت قيمة المتوسط 36.67، وقيمة الوسيط بلغت 39.13 ، وقدرت اكبر قيمة في فترة الدراسة 50.33 سجلت سنة 2019، واقل قيمة بلغت 23.14 سنة 2005، بانحراف معياري 8.62، وقيمة الاحتمال لاختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي كانت اكبر من 0.05 ، بمعنى نقبل فرضية التوزيع لقيم عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000بالغ) في فترة الدراسة.

2.2.4 الكشف عن صيغة معادلة الشمول المالي: نريد قبل نمذجة علاقة الشمول المالي، كشف العلاقة ما بين المقترضين من البنوك التجارية وكل من مجموع اصول البنوك الاسلامية والائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وذلك باستخدام التمثيلات النقطية الممثلة بواسطة القيم التي احداثياتها الاحصائيات المأخوذة من حالة الجزائر.

وفيما يلي شكل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومؤشرات البنوك الاسلامية

الشكل 02 : التمثيل النقطي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

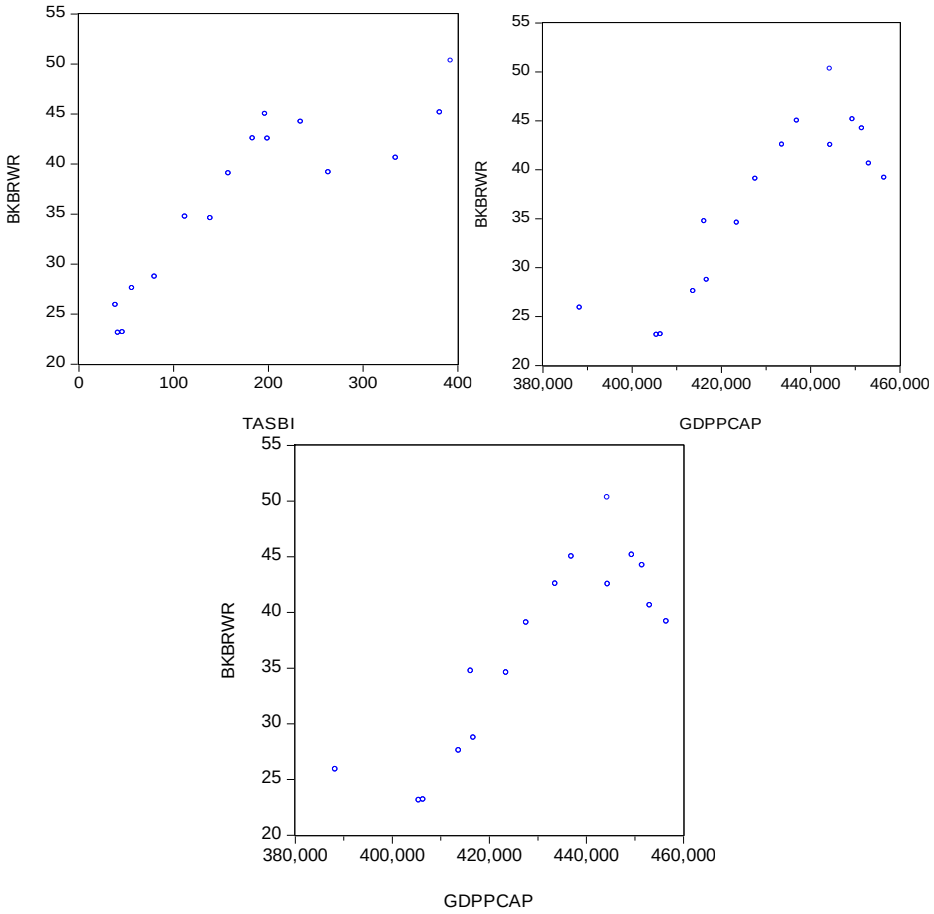

المصدر : مخرجات eviews

نلاحظ من خلال الشكل ان التمثيل النقطي ياخذ شكل سحابة خط مستقيم، ومن ثم فانه يبين امكانية وجود علاقة خطية مابين الشمول المالي المقاس بعدد المقترضون من البنوك والمتغيرات الثلاثة الممثلة للبنوك الاسلامية، لذلك يمكن ان نقول ان الانحدار الخطي المتعدد يعتبر احسن علاقة يمكن ان تمثل العلاقة بين هذه المتغيرات.

3.4 تقدير النموذج الخطي المتعدد للشمول المالي: نريد من خلال هذه المرحلة تقدير النموذج الخاص بالشمول المالي المقاس بعدد المقترضون من البنوك حيث تكون المعادلة كالتالي:

$$FI\ (BKBRWR) = B_0 + B_1\ TASBI + B_2\ GDPPCAP + B_3\ CREPRVT + \varepsilon t$$

حيث يمثل:

FI (BKBRWR) : مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)؛

TASBI : مجموع الاصول للبنوك الاسلامية؛

GDPPCAP : نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)؛

CREPRVT: الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص(% من إجمالي الناتج المحلي)؛

εt: حد الخطأ العشوائي.

إذ تمثل هذه المعادلة معادلة الشمول المالي في الجزائر ممثلة بثلاث متغيرات مستقلة اين ادرجنا الخطأ εt لان العلاقة غير تامة (النقاط ليست على استقامة واحدة) وهذا لوجود متغيرات اخرى يمكن ان تؤثر على الشمول المالي بخلاف المتغيرات المستقلة التي ادخلناها في هذه المعادلة، لذلك عند التعبير على المعادلة في الواقع نظيف حد الخطأ εt بالاضافة الى امكانية وجود اخطاء في جمع البيانات أو قياسها أو وجود اخطاء في صياغة المعادلة.

ويمثل الجدول التالي نتائج تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول 02: نتائج التقدير

Dependent Variable: BKBRWR
Method: Least Squares
Date: 10/04/22 Time: 23:32
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-46.59455	39.57790	-1.177287	0.2619
TASBI	0.087625	0.028134	3.114576	0.0089
GDPPCAP	0.000211	0.000101	2.086636	0.0589
CREPRVT	-1.330083	0.637134	-2.087604	0.0588

R-squared	0.853408	Mean dependent var	36.67313
Adjusted R-squared	0.816760	S.D. dependent var	8.626719
S.E. of regression	3.692801	Akaike info criterion	5.662966
Sum squared resid	163.6414	Schwarz criterion	5.856113
Log likelihood	-41.30373	Hannan-Quinn criter.	5.672856
F-statistic	23.28660	Durbin-Watson stat	1.566402
Prob(F-statistic)	0.000027		

المصدر: مخرجات eviews

ويمكن من خلال هذه النتائج كتابة معادلة الشمول المالي:

BKBRWR = -46.5945531201 + 0.0876249553048*TASBI + 0.000210660732732*GDPPCAP - 1.33008277403*CREPRVT

4.4 قراءة معادلة الشمول المالي: تشير النتائج إلى أن مؤشر مجموع الاصول للبنوك الاسلامية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لهما اثر ايجابي على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضون من البنوك التجارية ،كون ان معامل كليهما موجب، اي يعبر عن العلاقة الطردية بين المتغيرات، اما متغير الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص يؤثر بشكل عكسي على الشمول المالي كون المعامل اشارته سالبة.

كما تبين هذه المعادلة الاثر الفردي لكل من متغيرات التمويل الاسلامي على الشمول المالي المقاس بعدد المقترضون.

لكن قبل اعتماد هذه النتائج لا بد من الدراسة الاحصائية للنموذج وهذا من خلال الاختبارات الاحصائية التالية:

1.4.4 اختبارات المعنوية الاحصائية للمعالم: نلاحظ من خلال القيم الاحتمالية لاختبار المعنوية انها كلها في حدود 5% وعليه نقبل بالدلالة الاحصائية للمعالم المقدرة في المعادلة B1 ، B2 ، B3 وعليه توجد دلالة احصائية لأثر المتغيرات الثلاثة على المتغير التابع.

2.4.4 القوة التفسيرية للنموذج: لدينا من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.85$ وعليه فان المعادلة تفسر لنا 85% من التغيرات الاجمالية للشمول المالي الممثل بعدد المقترضون في الفترة محل الدراسة، وهي نسبة تعبر عن جودة عالية لتوفيق البيانات في هذه المعادلة.

3.4.4 اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر F= 0.000027 وهي اقل من 0.05 مستوى الدلالة، وعليه نقبل بفرضية وجود معامل على الاقل يختلف معنويا عن الصفر اي يوجد دلالة كلية للنموذج المقدر، ويوجد دلالة كلية لقيمة معامل التحديد المبينة اعلاه.

4.4.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يظهر من خلال الشكل المبينين ادناه ان معاملات الشكل لبواقي تقدير معادلة الشمول المالي السابقة من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera =057 وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تبين التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي وهو شيء جيد.

الشكل: 03 اختبار التوزيع الطبيعي

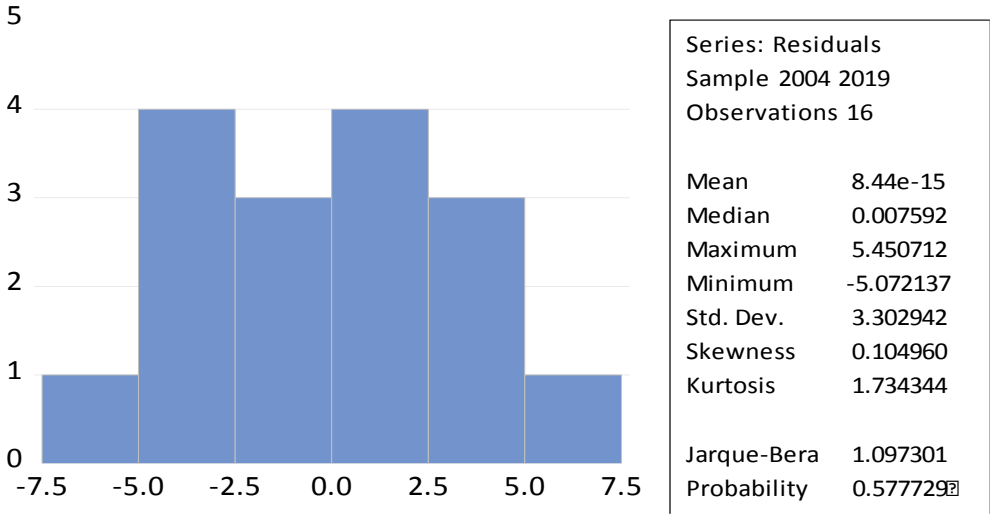

المصدر: مخرجات eviews

5.4.4 اختبار فرضية تجانس تباين الاخطاء ARCH: في هذا الاختبار نحاول اختبار فرضية تجانس تباين الاخطاء، حيث باختلال هذه الفرضية يمكن الحصول على نتائج متحيزو وغير كفأة في معادلة الشمول المالي، لذلك لا بد من توفر هذه الفرضيةونستخدم في ذلك اختبار ARCH وهو اختبار الانحدار الذاتي الشرطي لتجانس التباين، حيث تطهرمن خلال القيمة الاحتمالية لمعامل مضاعف لاغرونج والقيمة الاحتمالية الاحصائية فيشر على التوالي 0.46 و 0.5 وهما اكبر من 0.05 مستوى الدلالة وعليه نقبل بفرضية تجانس تباين الاخطاء حسب اختبار ARCH.

ويمكن التاكد من هذه الفرضية باستخدام اختبار WHIT، حيث نجد ان القيم الاحتمالية للاحصائيات الثلاثة المستخدمة في هذا الاختبار، احصائية فيشر، احصائية مضاعف لاغرونج واحصائية القيمة المشروحة على التوالي 0.22، 022، 0.98 وهي اكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية تجانس التباين كذلك، وهذا شيء يدعم مصداقية النتائج الموجودة اعلاه في العلاقة بين الشمول المالي والبنوك الاسلامية.

الجدول03: اختبار ARCH واختبارWHITE لفرضية تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.478031	Prob. F(1,13)	0.5015
Obs*R-squared	0.532011	Prob. Chi-Square(1)	0.4658

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/04/22 Time: 23:33
Sample (adjusted): 2005 2019
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.54783	3.648882	3.438814	0.0044
RESID^2(-1)	-0.184865	0.267378	-0.691398	0.5015

R-squared	0.035467	Mean dependent var	10.65981
Adjusted R-squared	-0.038727	S.D. dependent var	9.197064
S.E. of regression	9.373462	Akaike info criterion	7.437208
Sum squared resid	1142.203	Schwarz criterion	7.531615
Log likelihood	-53.77906	Hannan-Quinn criter.	7.436202
F-statistic	0.478031	Durbin-Watson stat	2.067903
Prob(F-statistic)	0.501477		

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الاختبارات الخمسة السابقة يظهر مدى القوة الاحصائية للمعادلة المقدرة للشمول المالي بدلالة الثلاثة متغيرات المذكورة ، مما يوضح مصداقية الدلالة الاحصائية للتفسيرات المستخرجة من المعادلة اعلاه، لذلك يمكن اظهار مدى قوة هذا النموذج في تفسير الشمول المالي من خلال مقارنة القيم الحقيقة لعدد المقترضين من البنوك مع القيم المقدرة لعدد المقترضين بواسطة النموذج.

5.4 مقارنة بين القيم الحقيقية للمتغير التابع والقيم المقدرة له بواسطة النموذج: نلاحظ من خلال المنحنى المبين ادناه شبه تطابق ما بين القيم المقدرة بواسطة المعادلة والقيم الحقيقية المسجلة في فترة الدراسة، وهذا ما يوضح اهمية المعادلة اعلاه في تفسير الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك.

الشكل 04: مقارنة بين القيم الحقيقية للمتغير التابع والقيم المقدرة له

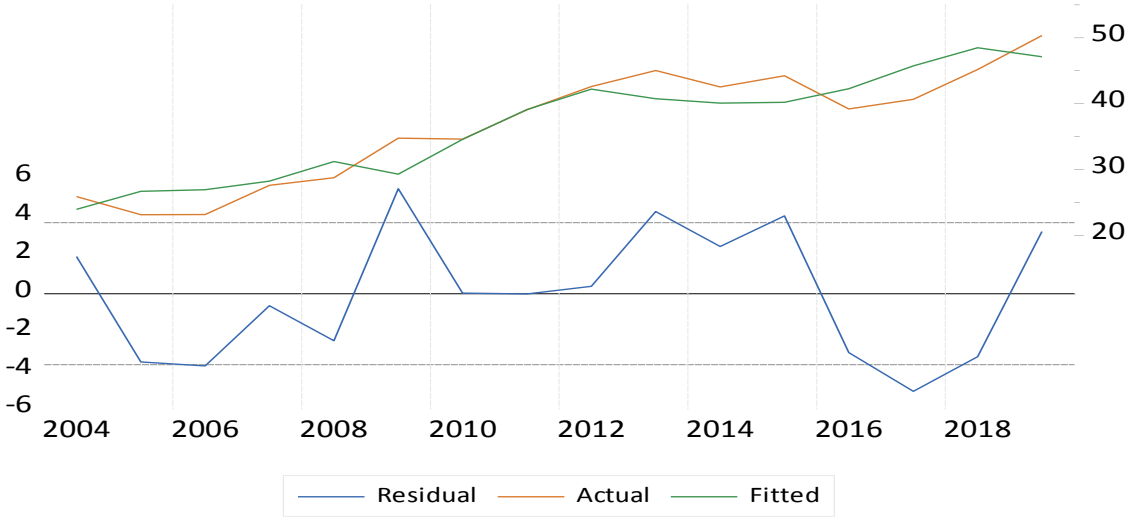

المصدر : مخرجات eviews

5. مناقشة النتائج:

تشير النتائج الى ان مؤشر مجموع الاصول للبنوك الاسلامية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لهما اثر ايجابي على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضون من البنوك التجارية ،أي ان هناك علاقة طردية بين المتغيرات حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1 % في مؤشر مجموع الاصول للبنوك الاسلامية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الى زيادة بنسبة 0.087% و 0.0002% على التوالي في مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك.

كما تشير النتائج الى ان الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص له اثر سلبي على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية، اي ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث كلما زاد مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بنسبة1 % نقص مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين بنسبة 1.33% .

يشير تحليل النتائج الى ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي نسبيا في الجزائر يؤثر على الدخل الفردي بالايجاب وعليه توافر مبالغ مالية لدى الافراد للادخار وارتفاع هذه الاخيرة يؤدي الى ارتفاع الاصول البنكية وعليه ستزداد معدلات الشمول المالي، وهو ما يفسر العلاقة الايجابية بين مجموع الاصول للبنوك الاسلامية ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مع الشمول المالي، من جهة اخرى وجود نظام بنكي مختلط في الجزائر اي بنوك تقليدية وبنوك اسلامية، حيث يمثل مجموع اصول هذه الاخيرة 2% من مجموع الاصول البنكية وهي نسبة ضعيفة جدا، ما يفسر سيطرة البنوك التقليدية على النظام البنكي، وبحكم عدم تعامل فئة كبيرة من المجتمع الجزائري مع هذه البنوك لاسباب دينية بحتة لتعاملها بالفائدة الربوية المحرمة شرعا باجماع المجامع الفقهية، ظهر ذلك جليا في العلاقة السلبية بين الاتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص والشمول المالي.

6. الخاتمة:

استخدمنا من خلال هذه الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين التمويل الاسلامي المقدم من البنوك الاسلامية الممثل بمجموع الاصول والشمول المالي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004–2019 ، وذلك باستخدام مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية، مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرين المساعدين، والمتمثلين في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص.

كانت النتائج عموما متوافقة مع الفرضيات، حيث اظهرت ان مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك يستجيب للتغيرات في كل من مؤشر لبنوك الاسلامية الممثل بمجموع الاصول ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في

الجزائر خلال فترة الدراسة، كما بينت النتائج ان الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك للقطاع الخاص لا يؤثر على مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية.

التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة نوصي بضرورة الاهتمام بالبنوك الاسلامية ضمن القطاع المالي لتعزيز مستويات الشمول المالي، اذا يمكن للبنوك الاسلامية ان تؤدي دورا اكبر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال مواصلة الجهود التي تقوم بها السلطات الجزائرية ،حيث تم باصدار تشريعات قوانين تنظم هذا النوع من البنوك على غرار للنظام 20-02 و التعليمة 20-03 الا انهما يعتبران غير كافيين، وبالتالي وجب اصدار العديد من التشريعات التي تدعم عمل هذا النوع من البنوك اضافة الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية وخاصة الخليجية التي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال وبالتالي الاستفادة من تجاربها وخبراتها، اضافة الى خلق جو من المنافسة والتي تفتقدها الصيرفة الاسلامية حاليا في الجزائر، كل هذه العوامل ستساعد في تعزيز الشمول المالي.

كما نوصي باعادة اجراء الدراسة باستخدام حجم التمويلات الاسلامية من خلال صيغ التمويل المختلفة والمعتمدة في البنوك الاسلامية كمؤشر معبر عن البنوك الاسلامية بدلا عن مجموع الاصول، وقياس الشمول المالي من جانب الطلب (عدد المقترضين) وجانب العرض (عدد المودعين)، اضافة الى اجراء دراسة مقارنة مع بعض الدول المغاربية او العربية.

قائمة المراجع :

1. Abou seman, j. (2016). Financial inclusion:the role of financial system and other determinants (theses of doctorat of philosopgy unpublishes) . University of Salford, Salford,, United Kingdom.
2. Akhter, W., & al, e. (2019). Islamic Banking and Financial Inclusion:Evidence from Asian and African Markets. *Journal of islamic business and management , 09* (02), pp. 341-354.
3. Benaceur, S., & al, e. (2015). Can Islamic Banking Increas Financial Inclusion. *IMF Working Paper* , pp. 1-42.
4. Er, B., & Mutlu, M. (2017). Financial Inclusion and Islamic Finance:A Survey of Islamic Financial Literacy Index. *International journal of islamic economics and finance studies , 03* (02), 33-54.
5. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2017). Financial Inclusion Islamic: Finance Perspective. *Journal of Isclamic business and Management , 02* (01), pp. 37-64.
6. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2012). Financial Inclusion:Islamic Finance Perspective. *Journal of islamic business and management , 02* (01), pp. 35-64.
7. Iqbal, z., & Shafiq, B. (2015). Islamic finance and the role of qard-al-hassan (benevolent loans) in enhancing inclusion: a case study of akhuwat. *Journal of finance and risk perspectives , 04* (04), pp. 23-40.
8. Ramzan sheikh, M. (2020). Does slamic banking Augment Financial inclusion in PAKISTAN? A Eeinforcement Analysis. *Review of Economics and Development Studies , 06* (04), pp. 739-758.
9. Youcef haji, O. (2020). Islamic Banking: APanacea for Financial Inclusion in Northern Nigiria. *International Conferance on Contemporary issues in Islamic finance* , pp. 8-22.
10. www. databank.worldbank.org
11. www.alsalamalgeria.com
12. www.albaraka-bank.dz
13. www.bankscope.bvdep.com
14. جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (2021). اثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي* ، 1-34.
15. حسنية دومة، و آخرون. (2020). العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الاسلامية والنمو الاقتصادي لدول مختارة (السعودية، الكويت وقطر) خلال الفترة 2004-2015. *مجلة مجاميع المعرفة ، 02* (06)، 649-662.

16. حنان دريد، و الطاوس غريب. (2021). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام). *07* (01)، الصفحات 276-295.

17. يوسف عبيد. (2019). اثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي* ، الصفحات 1-72.

18. رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة الدول العربية). *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 09* (02)، الصفحات 46-59.

19. صليحة فلاق، و وآخرون. (2021). تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. *12* (01)، الصفحات 278-291.

20. نسيم حمد ابو جامع، و ماجد محمود ابو دية. (2016). دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، 04* (07)، الصفحات 1-46.

ملاحق:

تطور متغيرات الدراسة

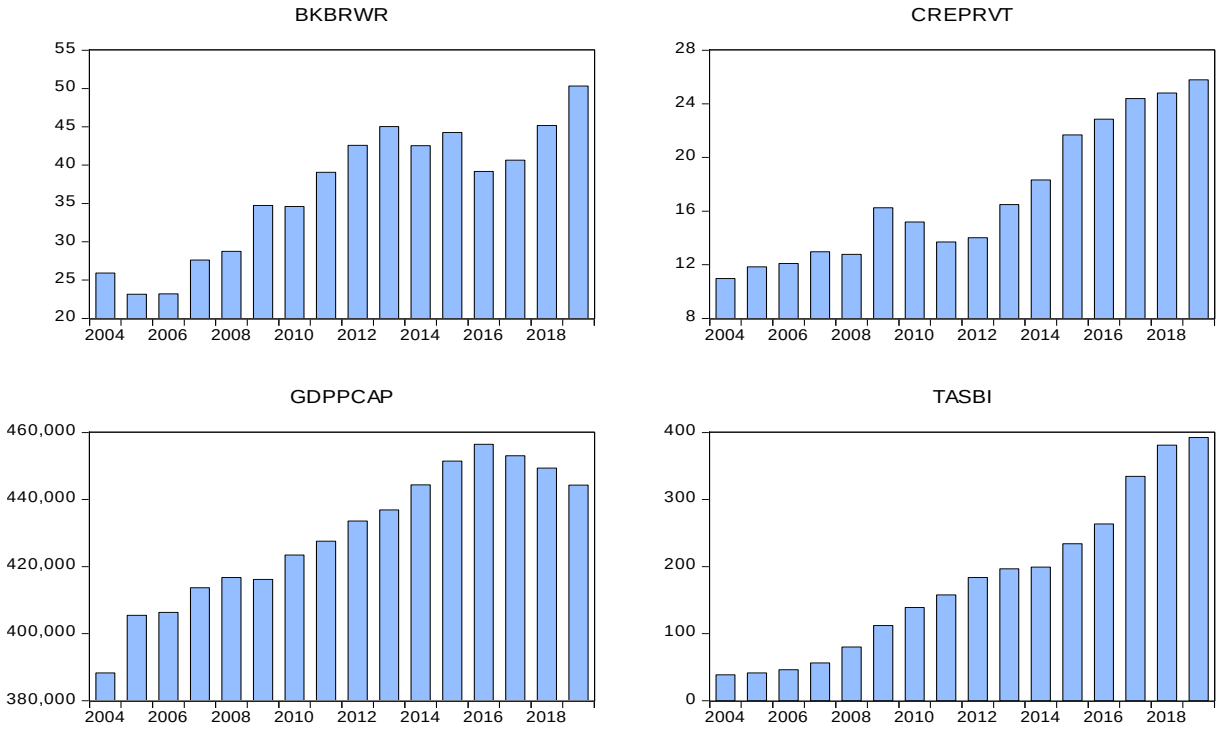

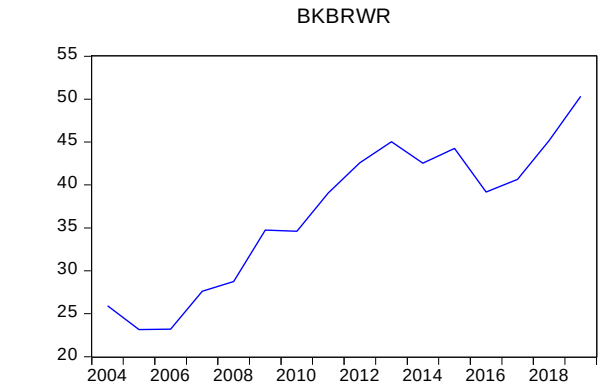
BKBRWR
55
50
45
40
35
30
25
20
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

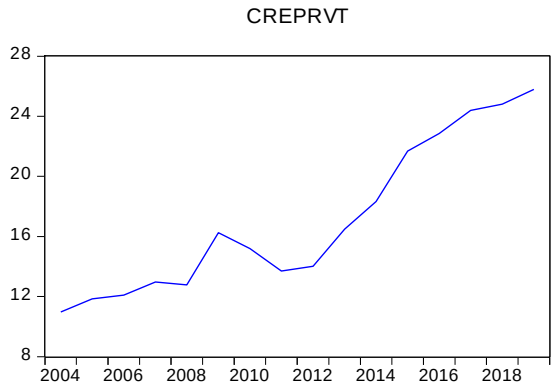
CREPRVT
28
24
20
16
12
8
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

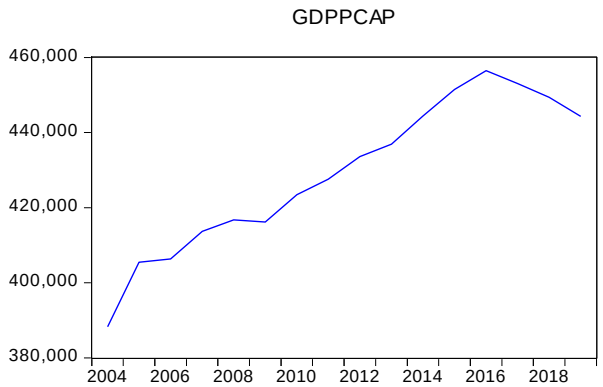
GDPPCAP
460,000
440,000
420,000
400,000
380,000
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018

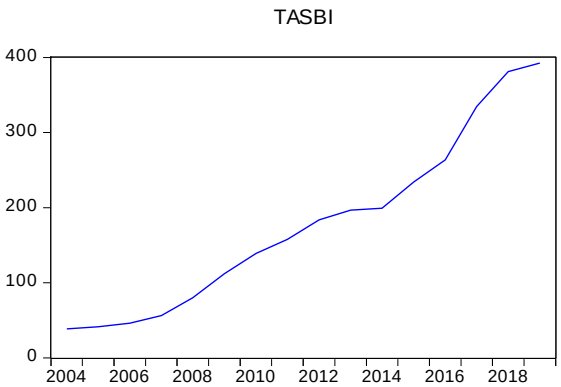
TASBI
400
300
200
100
0
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018